# نظرية القرائن للدكتور تمَّام حسَّان، الدَّواعي، والأُسس، والمقوِّمات

دكتور/ عصام تمَّام عبد الحميد علي
قسم اللغويَّات ــ كليَّة اللغة العربية
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة
المملكة العربية السعودية

**الكلمات المفتاحية:** القرائن، النحو، الجملة، التحليل، العلامة الإعرابية.

**ملخص البحث:**

يتناول هذا البحث فكرة القرائن عند الدكتور تمَّام حسَّان؛ فيؤكد على أن هذه الفكرة لم تكن رفاهيةً في التفكير أو ثورةً على القديم لكونه قديمًا، وإنما دعت إليها أسبابٌ ودواعٍ ارتآها الدكتور تمَّام في كتاباته، وأهمها قصور العلامة الإعرابية عن الوفاء بتحليل عناصر الجملة، ومبالغة النحاة في القول بالعامل النحوي في تفسير العلاقات النحوية، وقد تناول البحث هذه الدواعي لبيان مدى حجيتها، كما تناول الأسس التي بني عليها الدكتور تمَّام هذه الفكرة، وقد لخَّصَها البحث في ثلاثة أسس، هي: اجتماعية اللغة في إطار التفريق بين اللغة والكلام، وتعدد أنظمة اللغة العربية وإفادة كل نظام من معطيات بقية الأنظمة، وإعادة النظر في تقسيم الكلم، وقد تناول البحث هذه الأسس بشيء من التفصيل.

كما تناول البحث مقوِّمات نظرية القرائن، فبيَّن أقسام هذه القرائن والأصل الذي استمد عنه كل قسم من هذه الأقسام، ثم تناول البحث كل قرينة من هذه القرائن بشيء من التفصيل، كذلك بيَّن البحث آلية دلالة القرائن على المعاني الوظيفية لعناصر الجملة، وأشار هنا إلى أنه قد تدل القرينة الواحدة على المعنى الوظيفي، كما قد تتضافر مجموعة من القرائن في الدلالة على المعنى، وهذا ما أسماه الدكتور تمَّام حسَّان مبدأ التضافر، وهو يعني أنه قد تتضافر مجموعة من القرائن معًا للدلالة على المعني الوظيفي الواحد.

**Theoryof clues by Dr. Tammam, causes, foundations, and components**

**Esam Tammam Abd el-Hamid Ali**

Department of Linguistics, Faculty of Arabic Language

Islamic University of Madinah

Kingdom of Saudi Arabia

**Keywords:**Clues, syntax, sentence, analysis, Parsing mark.

**Abstract.**

This research discusses the idea of clues at Dr. Tammam Hassan, It confirms that this idea was not a luxury in thinking or revolution on the old because it is old, but it was the result of reasons believed by Dr. Tammam; of The most important of these reasons is the failure of Parsing mark in the sentence analysis, And exaggeration of grammarians in their care by the grammatical factor in the interpretation of grammatical relations. This research addresses these reasons to show the extent of their validity, it also discussed the foundations of this idea in Dr. Tamam's thinking, and it has summarized it in three foundations: Language is a social phenomenon, The multiplicity of Arabic language systems and the benefit of each of the outputs of other systems, And reclassification of words in Arabic.

The research also Discusses Tammam's division of cluces, Indicating how he depended on the concept of commentary at Abdul-Qaher's thinking in this division, then the research explain each one of these clues in detail, and the principle of co-operation between the clues in analysis of the sentence.

## المقدِّمة

من المعروف أنَّ التقعيد النحوي بدأ أوَّل ما بدأ بضبط أواخر الكلمات في الجملة، ووصفها واستنباط الأحكام العامة لضبط هذه الكلمات؛ فكان اهتمام النحويين منصبًّا على تحديد وظائف الكلمات في الجملة، ومن خلال هذه البداية يتضح أن حرص النحاة في بداية تفكيرهم في وضع النحو كان تحديد معانى أبواب النحو؛ لمعرفة الفاعل من المفعول به، والمبتدأ من الخبر، إلى غير ذلك من المعاني الوظيفية للكلمات، وكانت وسيلتهم في ذلك ضبط أواخر الكلمات أو العلامات الإعرابية، حتى صارت هذه العلامات – عند كثير من النحاة – هي النحو برمته ــ حتى أنهم عرَّفوا النحو بأنه ضبط أواخر الكلم.

وقد انصبَّ جُل اهتمام الباحثين في النحو العربي على تحليل الجملة؛ لتحديد المعاني الوظيفية لكلماتها، وقد سيطرت العلامة الإعرابية على تفكيرهم، وجعلوها الأساسَ في التحليل النحوي، وأقاموا تبعًا لهذا التفكير نظرية أسموها نظرية العامل، إلا أن هذا الاتجاه في التحليل لاقى بعض الانتقادات من بعض علماء العربية وباحثيها، ومن أشهر منتقدي هذا الاتجاه النقد الذي وجهه ابن مضاء القرطبي للنحاة في كتابه (الرد على النحاة)، ونقد الأستاذ إبراهيم مصطفى للتحليل النحوي في كتابه (إحياء النحو)، حيث يقول: "أما علامات الإعراب، فقلَّ أن ترى لاختلافها أثرًا في تصوير المعنى، وقلَّ أن يشعرنا النحاة بفرق بين أن تنصب أو ترفع،... فلو أن حركات الإعراب كانت دوالَّ على شيء في الكلام، وكان لها أثر في تصوير المعنى، يحسه المتكلم ويدرك ما فيه من الإشارة ومن وجه الدلالة، لما كان الإعراب موضع هذا الخلاف بين النحاة، ولا كان تعلُّمه بهذه المكانة من الصعوبة، وزواله بتلك المنزلة من السرعة"(١). ويقول: "غاية النحو بيان الإعراب وتفصيل أحكامه، حتى سماه بعضهم علم الإعراب؛ وفي هذا التحديد تضييق شديد لدائرة البحث النحوي، وتقصير لمداه، وحصر له في جزء يسير مما ينبغي أن يتناوله"(٢)، ويقول أيضًا: "فالنحاة حين قصروا النحو على أواخر الكلمات

(١) إحياء النحو، ١٥.

(٢) إحياء النحو، ١٧.

وعلى تَعَرُّف أحكامها قد ضيَّقوا من حدوده الواسعة، وسلكوا به طريقًا منحرفة إلى غاية قاصرة، وضيَّعوا كثيرًا من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة"(١).

ثم يأتي الدكتور تمَّام حسَّان رافضًا الاعتماد على العلامة الإعرابية وحدها في تحديد المعاني في الجملة، يقول: "لقد كانت العلامة الإعرابية أوفر القرائن حظًّا من اهتمام النحاة فجعلوا الإعراب نظرية كاملة سموها العامل"(٢)،ويقول فيها أيضا: "هي قرينة يستعصي التمييز بين الأبواب بواسطتها حين يكون الإعراب تقديريًّا أو محليًّا أو بالحذف؛ لأن العلامة في كل واحدة من هذه الحالات ليست ظاهرة فيستفاد منها معنى الباب، حتى حين ننظر إلى مطلق العلامة كمطلق الضمة أو مطلق الفتحة أو مطلق الكسرة فسنجد أنها لا تدل على باب واحد، وإنما تدل الواحدة منها على أكثر من باب"(٣).

ويؤكد الدكتور تمام رفضه الاعتماد على العلامة الإعرابية بمفردها قائلا: "ولا أكاد أمل ترديد القول: إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى، فلا قيمة لها بدون ما أسلفت القول فيه تحت اسم (تضافر القرائن)(٤)، وهذا القول صادق على كل قرينة أخرى بمفردها سواء أكانت معنوية أم لفظية"(٥).

ولا يكتفي الدكتور تمَّام حسَّان بانتقاد الاعتماد على العلامة الإعرابية وحدها في التحليل، بل يتنقد من سبقوه في هذا النقد؛ لاكتفائهم بالنقد دون أن يأتوا ببديل، يقول: "تناول بعض النحاة كابن مضاء هذا الفهم لطبيعة العلاقات السياقية بالنقد والتفنيد والتجريح، ولكنه بعد أن أبان فسادها بالحجج المنطقية لم يأتِ بتفسيرٍ مقبول لاختلاف العلامات الإعرابية باختلاف المعاني النحوية، ولم يُقِم مقام العامل فهمًا آخر لهذه العلاقات غير قوله: إن العامل هو المتكلم، فجعل اللغة بذلك أمرًا فرديًّا يتوقف على اختيار المتكلم، ونفى عنها الطابع

(١) إحياء النحو، ١٨.

(٢)اللغة العربية معناها ومبناها، ٢٠٥.

(٣)اللغة العربية معنا ومبناها، ٢٠٥.

(٤)ينظر اللغة العربية معناها ومبناها ١٩٢.

(٥)اللغة العربية معناها ومبناها، ٢٠٧.

العرفي الاجتماعي الذي هو أخص خصائصها، ولإبراهيم مصطفى محاولة مشابهة لتفسير اختلاف العلامات الإعرابية قال فيها: إن الحركات ذات معانٍ محددة؛ فالضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، والفتحة علم الخفة، ولكنه اكتفى بهذا الفهم المبهم القاصر لطبيعة هذه الحركات"[1].

وبعد أن يرفض الدكتور تمام الاعتماد على العلامة الإعرابية بمفردها في تحديد معانى الأبواب يقرر أن العلامة الإعرابية قرينة من عدد من القرائن التي تتضافر معًا لتحديد المعنى، وقد اتخذ من مفهوم التعليق الذي أشار إليه الإمام عبد القاهر منطلقًا لفكرة جديدة في تحليل الجملة، فقد حاول توظيف هذا المفهوم في صياغة فكرته للتحليل بالقرائن، والتي أطلق عليها بعض الباحثين نظرية القرائن، وقد شغلت هذه الفكرة حيِّزًا كبيرًا من اهتمامات الباحثين فتناولوها مدحًا وقدحًا، وأقاموا عليها دراسات وبحوثًا تتناول إمكانية الاعتماد عليها في التحليل النحوي، ومدى صلاحيتها للتطبيق.

ولم تكن فكرة القرائن عند الدكتور تمَّام حسَّان وليدة لحظة شرْحِها في كتابه (اللغة العربية؛ معناها ومبناها)، وإنما كانت نتيجة مقدِّمات وتمهيدات سجَّلها في كتب وأبحاث سبقت هذا الكتاب، ولفهم هذه الفكرة والحكم عليها بشكل منصِف ينبغي معرفة الدواعي التي برَّر بها الدكتور تمَّام الحاجة إلى هذه الفكرة، والأسس التي تدعمها، ثم معرفة المقوِّمات التي تقوم عليها وآليات تطبيقها، ولا يتأتى هذا إلا بتتبُّع كتابات الدكتور تمَّام واستنباط الدواعي التي دعته إلى هذه الفكرة، والأسس التي أقامها عليها، والمقومات التي أقامها عليها، ويأتي هذا البحث لتتبُّع هذه المسائل واستنباطها من كتابات الدكتور تمَّام حسَّان ذاته، ولتناول هذه المسائل يمكن تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسة، هي:

**المبحث الأوَّل: دواعي فكرة القرائن.**

**المبحث الثاني: أسس نظرية القرائن.**

**المبحث الثالث: مقوِّمات نظرية القرائن.**

وتفصيل القول في هذه المباحث على النحو الآتي.

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، ١٨٥.

**المبحث الأوَّل: دواعي فكرة القرائن**

لم تكن فكرة القرائن لدى الدكتور تمَّام حسَّان رفاهيةً في التفكير، أو ثورةً على القديم لكونه قديمًا، وإنما انبنت لديه على أسباب ودواعٍ قد ذكرها الدكتور تمَّام في كتاباته، وإذا حاولنا استنباط دواعي فكرة القرائن من كتابات الدكتور تمَّام حسَّان نجد أنها تتمثل في عنصرين رئيسين، هما:

**ـ قصور العلامة الإعرابية عن الوفاء بتحليل الجملة.**

**ـ مبالغة النحاة في القول بالعامل النحوي في تفسير العلاقات النحوية.**

وتفصيل القول في هذين العنصرين على النحو الآتي:

**أوَّلًا: قصور العلامة الإعرابية عن الوفاء بتحليل الجملة:**

يعرف الإعراب أنه "اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظًا أو تقديرًا"(١) انتقد الدكتور تمام حسَّان اعتماد النحاة على العلامة الإعرابية بمفردها في تحليل الجملة حتى انحصر النحو عندهم في هذه العلامة، وكان ذلك على حساب غيرها من قرائن التحليل، يقول: "لقد كانت العلامة الإعرابية أوفر القرائن حظًّا من اهتمام النحاة فجعلوا الإعراب نظرية كاملة سموها العامل"(٢)، ولم يكن انتقاد الدكتور تمَّام لمجرد تركيز النحاة اهتمامهم على العلامة الإعرابية، بل كان بسبب عجزها عن الوفاء بتحليل الجملة تحليلًا يُظهر الخصائص الاجتماعية للغة ودورها في التواصل؛ فهو يرى أنها "قرينة يستعصي التمييز بين الأبواب بواسطتها حين يكون الإعراب تقديريًّا أو محليًّا أو بالحذف؛ لأن العلامة في كل واحدة من هذه الحالات ليست ظاهرة فيستفاد منها معنى الباب"(٣)، كما أن العلامة الواحدة من علامات الإعراب يشترك فيها أكثر من باب، وهذا الاشتراك يجعل من الصعب الاعتماد عليها في التمييز بين باب وآخر، فـ "حين ننظر إلى مطلق العلامة كمطلق الضمة أو مطلق الفتحة أو مطلق الكسرة فسنجد أنها لا تدل على باب واحد، وإنما تدل الواحدة منها على أكثر من باب"(٤)، فالنحاة عندما أرادوا تحديد المعاني الوظيفية في الجملة، جعلوا لكل معنى من هذه المعاني علامة إعرابية تبيِّن موقعه الوظيفي، ومن ثم تشكَّلت عندهم الحالات الإعرابية بعدد العلامات،

(١) التعريفات، الجرجاني، ١٥.

(٢)اللغة العربية معناها ومبناها، ٢٠٥.

(٣)اللغة العربية معناها ومبناها، ٢٠٥.

(٤)اللغة العربية معناها ومبناها، ٢٠٥.

فضمَّنوا كل حالة من هذه الحالات مجموعة من الوظائف النحوية، وقد انبثقت الحالات عن العلامات الإعرابية، فكانت حالة الرفع علامتها الضمة، وحالة النصب علامتها الفتحة، وحالة الجر علامتها الكسرة، وحالة الجزم علامتها السكون، وقد كانت هذه علامات أصلية، تفرَّعت عنها علامات أخرى الفرعية، مثل الألف والواو والياء وغيرها من العلامات الفرعية، كما قالوا ببعض العلامات السلبية، في حال التعذُّر أو الثِّقَل مثل الحركات المقدرة وحذف بعض الأحرف من بنيات الكلمات.

وقد أدى هذا الفهم إلى إهمال كثير من النواحي التحليلية التي تحول دون اعتبار اللغة عنصرًا اجتماعيًّا، وظيفته التواصل والإفهام، فقد كان "الجانب التحليلي من دراسة النحو لا يمس معنى الجملة في عمومه لا من الناحية الوظيفية العامة كالإثبات والنفي والشرط والتأكيد والاستفهام والتمني إلخ، ولا من ناحية الدلالة الاجتماعية التي تنبني على اعتبار المقام في تحديد المعنى، وإن كانت تمس ناحيةً من نواحي الترابط بين أجزاء الجملة بروابط مبنوية أو معنوية ذكروها فرادى ولم يعنوا [1] بجمعها في نظام كامل"[2]، ومن ثم صار المعنى عند النحاة لا يتعدى المعاني الوظيفية للكلمات في داخل الجملة، وقد كان هذا سببًا من أسباب تأخُّر ظهور مصطلح الجملة عند النحاة، فلم يتطرقوا إلى ذكرها إلا عند الحديث عن الجمل التي لها محل من الإعراب والتي ليس لها محل منه؛ أي عند صلاحيتها أن تحل محل المفرد من عدمه؛ يقول الدكتور شعبان صلاح: "أول ما يجذب انتباه القارئ لأشهر مصنفات النحو ككتاب سيبويه والمقتضب للمبرد وشرح المفصل لابن يعيش؛ أننا لا نعثر على أبواب مستقلة لدراسة الجملة تبيِّن أنواعها ووظائفها ومدى كفايتها التعبيرية في أماكن لا تستطيع الكلمة المفردة أن تقوم بدورها فيها، وهذا الكلام لا يعني بالطبع خلو أمثال هذه المصنفات من أي حديث عن الجملة، وإنما معناه أن دراسة النحاة للجملة كانت مرتبطة بدراسة المفردات لا يهتم بها إلا حين يظن بها الحلول محل المفرد"[3].

ولم يكن الدكتور تمَّام الوحيدَ الذي قال بتضييق النحاة من حدود النحو الرحبة باعتمادهم على العلامة الإعرابية، فمثلا يرى إبراهيم مصطفى أن "النحاة حين قصروا

(١) أي: النحاة.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها، ١٦.

(٣) الجملة الوصفية في النحو العربي، ١١.

النحو على أواخر الكلمات وعلى تعرُّف أحكامها قد ضيقوا من حدوده الواسعة وسلكوا به طريقًا منحرفة إلى غاية قاصرة وضيَّعوا كثيرًا من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة، فطرق الإثبات والنفي والتأكيد والتوقيت والتقديم والتأخير وغيرها من صور الكلام قد مروا بها من غير درس إلا ما كان منها ماسًّا بالإعراب أو متَّصلا بأحكامه وفاتهم لذلك كثير من فقه العربية وتقدير أساليبها"(١٤).

كما يؤكد إبراهيم مصطفى قصور العلامة الإعرابية عن تمييز المعاني النحوية، فيرى أن المعاني لا تختلف باختلافها، ومن ثم فهو يرى أن أثرها قليل في فهم المعاني التي تحتويها الجملة، يقول: "أما علامات الإعراب، فقلَّ أن ترى لاختلافها أثرًا في تصوير المعنى، وقلَّ أن يُشعرنا النحاة بفرقٍ بين أن تنصب أو ترفع، ولو أنه تبع هذا التبديلَ في الإعراب تبديلٌ في المعنى؛ لكان ذلك هو الحكَم بين النحاة فيما اختلفوا فيه، ولكان هو الهادي للمتكلم أن يتبع في كلامه وجهًا من الإعراب"(٢)، كما يرى أن عجز العلامة الإعرابية في تمييز المعاني قد أدى إلى الخلاف بين النحاة وإلى صعوبة تعلم النحو، يقول: "لو أن حركات الإعراب كانت دوالَّ على شيء في الكلام، وكان لها أثر في تصوير المعنى، يحسه المتكلم ويدرك ما فيه من الإشارة ومن وجه الدلالة، لما كان الإعراب موضع هذا الخلاف بين النحاة، ولا كان تعلُّمه بهذه المكانة من الصعوبة، وزواله بتلك المنزلة من السرعة"(٣).

كما التفت إبراهيم مصطفى إلى طغيان العلامة الإعرابية على تفكير النحاة حتى صاروا يحصرون النحو كله فيها، يقول: "يقول النحاة في تحديد علم النحو: إنه علم يُعرَف به أحوال أواخر الكلم إعرابًا وبناءً، فيقصرون بحثه على الحرف الأخير من الكلمة، بل على خاصة من خواصه، وهي الإعراب والبناء، ثم هم لا يُعنَون كثيرًا بالبناء ولا يطيلون البحث في أحكامه، وإنما يجعلون همهم منه بيان أسبابه وعلله، فغاية النحو بيان الإعراب وتفصيل أحكامه، حتى سماه بعضهم علم الإعراب، وفي هذا التحديد تضييق شديد لدائرة البحث النحوي، وتقصيرٌ لمداه، وحصرٌ له في جزءٍ يسيرٍ مما ينبغي أن يتناوله"(٤).

(١)إحياء النحو، ١٨.

(٢) إحياء النحو، ١٥.

(٣) إحياء النحو، ١٥.

(٤) إحياء النحو، ١٧.

وقد تنبَّه إبراهيم مصطفى إلى صنيع الإمام عبد القاهر الجرجاني في تناول المعاني النحوية وصياغة الكلام، فهو يرى أن الإمام عبد القاهر الجرجاني قد "رسمَ في كتابه دلائل الإعجاز طريقًا جديدًا للبحث النحوي، تجاوزَ أواخر الكلم وعلامات الإعراب، وبيَّن أن للكلام (نظمًا) وأن رعاية هذا النظم واتباع قوانينه هي السبيل إلى الإبانة والإفهام"(١).

وخلاصة موقف الدكتور تمَّام حسَّان من اعتماد النحاة على العلامة الإعرابية بمفردها في تحديد المعنى النحوي، أنه يصرُّ ويؤكِّد على رفضه الاعتماد على العلامة الإعرابية بمفردها في تحديد المعنى النحوي، دون أن تكون ضمن منظومة من القرائن تعمل معًا تحت مبدأ ما أسماه (تضافر القرائن)، يقول: "ولا أكاد أمل ترديد القول: إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى، فلا قيمة لها بدون ما أسلفت القول فيه(٢) تحت اسم (تضافر القرائن)، وهذا القول صادق على كل قرينة أخرى بمفردها سواء أكانت معنوية أم لفظية"(٣).

**ثانيًا: مبالغة النحاة في القول بالعامل النحوي في تفسير العلاقات النحوية:**

كما انتقد الدكتور تمَّام اقتصار التحليل النحوي على العلامة الإعرابية، انتقد اعتماد النحاة على العامل في تفسير العلاقات النحوية، يقول: "ولقد أكثر النحاة الكلام عن العامل باعتباره تفسيرًا للعلاقات النحوية، أو بعبارة أخرى باعتباره مناط التعليق وجعلوه تفسيرًا لاختلاف العلامات الإعرابية وبنوا على القول به فكرتي التقدير والمحل الإعرابي وألفوا الكثير من الكتب في العوامل سواء ما كان منها لفظيًّا أو معنويًّا ووصل به بعضهم من حيث العدد إلى مائة عامل"(٤)، ويرى أن "العامل النحوي، وكل ما أثير حوله من ضجة لم يكن أكثر من مبالغة أدّى إليها النظر السطحي، والخضوع لتقليد السلف، والأخذ بأقوالهم على علاتها"(٥).

كذلك انتقد الدكتور تمَّام المحاولات التي انتقدت فكرة العامل دون إيجاد البديل، فيقول: "تناول بعض النحاة كابن مضاء هذا الفهم لطبيعة العلاقات السياقية بالنقد

(١) إحياء النحو، ٢٥.

(٢)ينظر اللغة العربية معناها ومبناها ١٩٢.

(٣)اللغة العربية معناها ومبناها، ٢٠٧.

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها، ١٨٥.

(٥) اللغة العربية معناها ومبناها، ٢٠٧.

والتفنيد والتجريح، ولكنه بعد أن أبان فسادها بالحجج المنطقية لم يأتِ بتفسير مقبول لاختلاف العلامات الإعرابية باختلاف المعاني النحوية، ولم يقم مقام العامل فهمًا آخر لهذه العلاقات غير قوله إن العامل هو المتكلم فجعل اللغة بذلك أمرًا فرديًّا يتوقف على اختيار المتكلم ونفى عنها الطابع العرفي الاجتماعي الذي هو أخص خصائصها"(١).

وقد رأى الدكتور تمَّام أن تبني الإمام عبد القاهر للتعليق يشير إلى تطابق الهدف بينهما، فيقول: "وفي رأيي ــ كما في رأي عبد القاهر على أقوى احتمال ــ أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي، وأن فهم التعليق على وجهه كافٍ وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي"(٢)، وفي الوقت الذي يرى فيه الدكتور تمَّام هذا الرأي يرى البعض أن "الجرجاني لم يغفل العامل النحوي، بل جعله عماد عملية التحليل اللغوي في حين نجد حسَّان لم يعتمد على العامل النحوي في التحليل اللغوي"(٣)، ويرى فريق آخر "أن تضافر القرائن لا يُعارض العامل النحوي...، بل تعد زاوية النظر التي دعا إليها حسَّان زاوية أخرى للنظر لا يضيرها أن ترفد الزاوية الأخرى التي تؤيدها المدرسة التوليدية التحويلية وتتحد معها في بعض أساليب النظر مع قدماء النحويين العرب"(٤).

ولم يكن الدكتور تمَّام أول من ينتقد نظرية العامل النحوي، فقد سبق بمحاولات تدعو إلى تخليص الفكر النحوي من هذه النظرية، أبرزها محاولة إبراهيم مصطفى والذي يرى وجوب التخلص من هذه النظرية، يقول: "تخليص النحو من هذه النظرية وسلطانها، هو عندي خيرٌ كثيرٌ، وغاية تُقصَد، ومطلبٌ يُسعى إليه، ورشادٌ يسير بالنحو في طريقه الصحيحة، بعدما انحرف عنها آمادًا، وكاد يصد الناس عن معرفة العربية، وذوق ما فيها من قوةٍ على الأداء، ومزية في التصوير"(٥)، كما يرى أن محاولته لتفسيره دلالات العلامات الإعرابية فيه الخلاص من العامل النحوي، ففي خاتمة كتابه إحياء النحو ــ والذي ضمَّنه محاولته لتصحيح مسار التحليل النحوي ــ يقرر أنه "لن تجد هذه النظرية(٦)من بعدُ، سلطانها القديم في النحو، ولا سحرها لعقول النحاة، ومن

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، ١٨٥.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها، ١٨٩.

(٣) نظرية القرائن في التحليل اللغوي، ١٧.

(٤) اللغة والفكر في التراث النحوي العربي، ٩٢.

(٥) إحياء النحو، ١١٤.

(٦) يقصد نظرية العامل النحوي.

استمسك بها فسوف يُحس ما فيها من تهافت وهلهلة، وستخذله نفسه حين يبحث عن العامل في مثل التحذير والإغراء، أو الاختصاص أو النداء، ثم يرى أنه يبحث عن غير شيء"(١).

وقد تتبَّع الدكتور تمَّام حسَّان محاولة إبراهيم مصطفى وغيرها من المحاولات السابقة التي انتقد فيها أصحابُها اقتصار التحليل النحوي على العلامة الإعرابية، والقول بالعامل النحوي إلا أنه يرى أنهم لم يقدموا البديل المقنع لهذه العلامة، فيشير إلى هذه المحاولات قائلًا: "تناول بعض النحاة كابن مضاء هذا الفهم لطبيعة العلاقات السياقية بالنقد والتفنيد والتجريح، ولكنه بعد أن أبان فسادها بالحجج المنطقية لم يأتِ بتفسير مقبول لاختلاف العلامات الإعرابية باختلاف المعاني النحوية، ولم يقم مقام العمل فهمًا آخر لهذه العلاقة غير قوله إن العامل هو المتكلم فجعل اللغة بذلك أمرًا فرديًّا يتوقف على اختيار المتكلم ونفى عنها الطابع العرفي الاجتماعي الذي هو أخص خصائصها، ولإبراهيم مصطفى محاولة مشابهة لتفسير اختلاف العلامات الإعرابية قال فيها إن الحركات ذات معان محددة، فالضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، والفتحة علم الخفة، ولكنه اكتفى بهذا الفهم القاصر لطبيعة هذه الحركات"(٢).

ومما سبق يتبيَّن لنا أن الدكتور تمَّام حسَّان قد ضاق بحصر النحو وتحليل الجملة في العلامة الإعرابية، مع إهمال ما دونها من قرائن، كما ضاق بالعامل النحوي وسيطرته على فكر النحاة، وقد تابَعَ المحاولات التي سبقته في انتقاداته، إلا أنه لم يكتفِ مثلهم بالانتقاد وإنما قاده هذا الانتقاد إلى تبني فكرة جديدة في تحليل الجملة، وهي فكرة القرائن.

(١) إحياء النحو، ١١٤.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها، ١٨٥.

**المبحث الثاني: أسس نظرية القرائن عند الدكتور تمَّام حسَّان**

أقام الدكتور تمَّام نظريته على عدد من الأسس والمعايير، والتي جاءت بمثابة مقدمات مهَّد بها لصياغة نظرية القرائن، ويمكن تلخيص هذه الأسس والمعايير في ثلاثة أسس رئيسة، هي:

**ـ اجتماعية اللغة في إطار التفريق بين اللغة والكلام.**

**ـ تعدُّد أنظمة اللغة العربية، وإفادة كل نظام من معطيات الأنظمة الأخرى.**

**ـ التقسيم السباعي للكلام.**

وتفصيل القول في هذه الأسس على النحو التالي:

**الأساس الأوَّل:اجتماعية اللغة في إطار التفريق بين اللغة والكلام:**

من الأسس التي بنى عليها الدكتور تمَّام دراساته بشكل عام ونظريته في القرائن بشكل خاص، التفريق بين اللغة والكلام، وقد كان هذا التفريق من مقتضيات المنهج الوصفي الذي تبنَّاه في دراسة اللغة العربية، ويرى هذا المنهج أنه لدراسة ظاهرةٍ ما لغوية يجب التفريق بين كونها كلامية أو لغوية.

وقد استطاع الدكتور تمَّام أن "يفيد من أفكار الدرس اللغوي الحديث في الغرب، فأفاد من أفكار (دي سوسير) ونظريته عن اللغة بوصفها نظاماً من العلامات إلى جانب إلمامه بالفكر التراثي النحوي"(١)، وقد انتهى في هذا إلى أن الفرق بين اللغة والكلام يتمثل في أن "الكلام عملٌ واللغة حدود هذا العمل، والكلام سلوك واللغة معايير هذا السلوك، والكلام نشاطٌ واللغة قواعد هذا النشاط، والكلام حركة واللغة نظام هذه الحركة، والكلام يُحَسُّ بالسمع نطقًا والبصر كتابةً واللغة تُفهم بالتأمل في الكلام، فالذي نقوله ونكتبه كلام، والذي نقول بحسبه ونكتب بحسبه هو اللغة؛ فالكلام هو المنطوق وهو المكتوب، واللغة هي الموصوفة في كتب القواعد وفقه اللغة والمعجم ونحوها، والكلام قد يحدث أنَّ يكون عملاً فرديًّا ولكن اللغة لا تكون إلا اجتماعية"(٢)، بل إن الدكتور تمَّام كان يرى أن "اللغة أخطر الظواهر الاجتماعية الإنسانية على الإطلاق"(٣)؛ لأنها أداة التواصل بين أفراد المجتمع.

---

(١) النظم وتضافر القرائن ونحو النص، ٤٤.

(٢)اللغة العربية معناها ومبناها، ٣٢.

(٣)مناهج البحث في اللغة، ١.

وقد كان التفريق بين اللغة والكلام مما يؤكِّد على اجتماعية اللغة، ويضعها في مكانها الصحيح ويعطيها وظيفتها الحقيقية، وتبع ذلك التأكيد على أن لا تتم دراستها بمعزل عن محيطها الاجتماعي، فيُنظَر إليها باعتبارها سلوكًا إنسانيًّا، ومن الطبيعي أن كل سلوك إنساني يستقي خصوصيته من الجماعة الاجتماعية التي تتناوله كمظهرٍ اجتماعيٍّ خاصٍّ حتى يصبح لها عُرفًا، وهذا ينطبق على سائر طرائق المعيشة، وسبلِ الحياة، ووسائل التفاهم، ومظاهر التعبير عن النتاج الحضاري للمجتمع، فاللغة "من العوامل التي تتميَّز بها المجتمعاتُ، بل من العوامل التي تهب كل مجتمع خصائصه المميِّزة"(١)، وقد عبَّر الدكتور تمَّام عن اجتماعية اللغة بقوله: "واللغة باعتبارها ظاهرة اجتماعية تقع في مجال علم الاجتماع كما تقع في مجال علم اللغة، ولها جانبان من جوانب الدراسة، أحدهما اللغة المعيَّنة وثانيهما الكلام"(٢)، وقد أتاح له تناول اللغة كظاهرة اجتماعية أن يجعل سياق الموقف أو ما أسماه القرائن الحالية التي تؤخذ من المقام أداة من أدوات تحليل الكلام، فلم يكن له أن يتمكَّن من هذا إلا بتناول اللغة في محيطها الاجتماعي، يقول: "لقد كانت العناية بهذا الجانب الاجتماعي للغة سببًا في اعتبار (المقال) عنصرًا واحدًا من عناصر الدلالة لا يكشف إلا عن جزء من المعنى الدلالي، وينقصه أن يستعين بالمقام الاجتماعي الذي ورد فيه المقال حتى يصبح المعنى مفهومًا في إطار الثقافة الاجتماعية أو بعبارة أخرى ثقافة المجتمع"(٣).

**الأساس الثاني: تعدُّد أنظمة اللغة العربية، وإفادة كل نظام من معطيات الأنظمة الأخرى:**

يرى الدكتور تمَّام أن اللغة العربية ــ كغيرها من اللغات ــ "منظمة عرفية للرمز إلى نشاط المجتمع وهذه المنظَّمة تشتمل على عدد من الأنظمة"(٤)، فاللغة "لها نظامها الأصواتي الموزَّع توزيعًا لا يتعارض فيه صوت مع صوت، ولها نظامها التشكيلي الذي لا يتعارض فيه موقع مع موقع، ولها نظامها الصرفي الذي لا تتعارض فيه صيغة مع صيغة، ولها نظامها النحوي الذي لا يتعارض فيه باب مع باب، ولها بعد

(١)اللغة بين المعيارية والوصفية، ١٧.

(٢) مناهج البحث في اللغة، ٣١.

(٣)اللغة العربية معناها ومبناها، ٢٨.

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها ٣٤.

ذلك نظام للمقاطع ونظام للنبر ونظام للتنغيم، فهي منظَّمة من النظم ويؤدي كل نظام منها وظيفةً بالتعاون مع النظم الأخرى"(١).

ويتألف كل نظام من أنظمة اللغة من "مجموعة من المعاني تقف بإزائها مجموعة من الوحدات التنظيمية أو المباني المعبِّرة عن هذه المعاني، ثم من طائفة من العلاقات التي تربط ربطًا إيجابيًّا، والفروق (القيم الخلافية) التي تربط ربطًا سلبيًّا ــ بإيجاد المقابلات ذات الفائدة ــ بين أفراد كلٍّ من مجموعة المعاني أو مجموعة المباني"(٢)، وكل نظام من هذه الأنظمة يفضي بمعطياته إلى النظام التالي، فمثلا عندما يريد نظام النحو التعبير عن معاني أبوابه وعلاقاته يستمد من مباني الأصوات ومن مباني الصرف ما يعبِّر به عن معاني هذه الأبواب، ومن هنا صارت المعاني الصرفية شروطًا في المعاني النحوية، ومن ثم نجد "الألفاظ الدالة على أبواب النحو المختلفة هي في جملتها عناصر تحليلية مستخرَجة من الصوتيات والصرف"(٣)، فـ"من ذلك مثلا اشتراط صيغة صرفية ما لتكون مبنى لباب نحوي ما، أي قرينة لفظية على ذلك الباب كاشتراط المصدر للمفعول المطلق والمفعول لأجله، وكالقول بالجمود للتمييز، ثم بالاشتقاق للحال والنعت الحقيق، وكاطراد صيغة المبني للمفعول في الإسناد إلى نائب الفاعل، وهلم جرا"(٤).

ويرى الدكتور تمَّام أنه لكثرة إفادة النحو من معطيات الصرف أصبح الفصل بينهما في البحث من الصعوبة بمكان، فـ"النحو لا يتخذ لمعانيه مباني من أي نوع إلا ما يقدِّمه له الصرف من المبني، وهذا هو السبب الذي جعل النحاة يجدون في أغلب الأحيان أنه من الصعب أن يفصلوا بين الصرف والنحو فيعالجون كلًّا منهما علاجًا منفصلًا"(٥)، ويمثِّل على صعوبة الفصل قائلًا: "ويكفي أن تنظر مثلا إلى ألفية ابن مالك ثم تحاول أن تفصل فيها بين أبواب النحو وأبواب الصرف، وأنا واثق أن الأمر سيتطلب منك تفكيرًا عميقًا، وأنك ستجد بعض الأبواب مستعصيةً على الإضافة إلى هذا المنهج أو ذاك؛ لاختلاط المنهجين فيهما"(٦)، وبناءً على هذا ينتهي إلى أنه "لا يمكن أن

(١) مناهج البحث في اللغة، ٥٨.
(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ٣٤.
(٣) اللغة العربية معناها ومبناها، ٨٦.
(٤) اللغة العربية معناها ومبناها، ٨٦.
(٥) اللغة العربية معناها ومبناها، ١٧٨.
(٦) مناهج البحث في اللغة، ١٩٤.

تقوم دراسة نحوية صحيحة دون أن يتدخل في منهجها علم الأصوات، وعلم التشكيل الصوتي، وعلم الصرف. والباب الذي لا يُستغنى عنه من علم التشكيل الصوتي في الدراسة النحوية هو باب الموقعية؛ لأن النحو مليء بالسلوك الموقعي للكلمات، أي أن الموقع يتحكم إلى حد كبير في الإعراب، وما يدل عليه من حركاتٍ وعلاماتٍ"[١].

ويرى الدكتور تمَّام أن الفصل بين أنظمة اللغة ليس إلا لزوم الدراسةً والبحث، فالأصل في اللغة أن متكاملةً في جسدٍ واحد، فهي وأنظمتها تشبه جسم الإنسان وأجهزته؛ فـ"كما أن المرء يستطيع فهم الأجهزة الفرعية في الجسم مستقلًا بعضها عن بعض في الذهن لا في الحقيقة، يمكن أن يفهم المرء الأجهزة الفرعية في اللغة فرادى، مع أن وظائفها لا تتحقق إلا والأجهزة متناسقة متكاملة متكافئة في إطار اللغة، فلا يقوم جهاز منها مستقلا عن بقيتها إلا في مقام الوصف والتحليل، وكما أن وظيفة الجسم الإنساني هي تحقيق الوجود البيولوجي للفرد نجد وظيفة اللغة تحقيق الوجود الاجتماعي للفرد"[٢].

وقد كان لقول الدكتور تمَّام بتعدد الأنظمة في اللغة العربية، وإفادة كل منها بالآخر، أثر مهم في مقدرته على صياغة فكرة القرائن في التحليل، فقد استطاع تفكيك ــ أو كما أسماه هو تشقيق ــ المعنى[٣] إلى ثلاثة أنواع، هي المعنى الوظيفي، والمعنى المعجمي، والمعنى الدلالي، وقد كان المعنى الوظيفي من نصيب أنظمة اللغة الثلاثة الصوتي والصرفي والنحوي، وقد مكَّنه ذلك من نسبة كل قرينة من القرائن إلى النظام الذي استمدها النحو منه، وبيان كيفية التحاقها بنظام النحو، وفي أي مرحلة من مراحل صياغة الجملة استمدها النحو، كما مكَّنه تعدد الأنظمة من إعادة تقييم مكوِّنات كل نظام من الأنظمة ورفْض ما لا يتماشى مع اجتماعية اللغة ووصفها، مع تقديم البديل المعقول له، وكان من أكبر الأدلة على إعادة تقييم مكوِّنات الأنظمة ما صنعه الدكتور تمَّام في تقسيم الكلم في النظام الصرفي، فقد رأى أن التقسيم الثلاثي للكلم لا يفي بمتطلبات اللغة في الوصف والتحليل، فقد رأى أنه تقسيم لا ينبني على أساس علمي، وقد انتهى به ذلك إلى تقسيم الكلم تقسيمًا سباعيًّا بدلا عن التقسيم الثلاثي، وقد بنى تقسيمه على عدد من الأسس الضابطة لصياغة الكلام، مثل العلامة الإعرابية، والصيغة الصرفية، وقد كان

(١) مناهج البحث في اللغة، ١٩٤.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها، ٣٣، ٣٤.

(٣) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ٢٨، ٢٩.

من أهم هذه الأسس أساس التعليق، وهو ذاته الذي اتخذه منطلقاً لتحليل الجملة، فتتناول موقف كل قسم من أقسام الكلم التي قال بها من التعليق، وهذا ما تتناوله النقطة التالية من هذا المبحث إن شاء الله تعالى.

**الأساس الثالث: التقسيم السباعي للكلام:**

قبل تناول موقف الدكتور تمَّام من تقسيم الكلم عند النحاة، يمكننا ــ في عجالةٍ ــ تناول تطور تقسيم الكلم عند النحاة من لدن سيبويه إلى أن وصل إلى الدكتور تمَّام، فقد جعل سيبويه الكلم في اللغة العربية في ثلاثة أقسام، هي: "اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"(١)، وقد تناقل النحاة هذا التقسيم عن سيبويه، دون أي محاولةٍ منهم لتقديم تفسير له، فمثلا نجد المبرد يقول: "الكلام كله اسم وفعل وحرف جاء لمعنى لا يخلو الكلام ــ عربيًّا كان أو أعجميًّا ــ من هذه الثلاثة"(٢)، كما يقول الإمام عبد القاهر: "والكلم ثلاثٌ اسم وفعل وحرف"(٣)، ويقول الزمخشري في الكلمة: "وهي جنس تحته ثلاثة أنواع: الاسم والفعل والحرف"(٤).

ثم جاء السيوطي محاولًا التدليل على هذا التقسيم مع نفي ما خرج عنه، فيقول: "الكلمة إما اسم، وأما فعل، وإما حرف. ولا رابع لها. والأدلة على ذلك ثلاثة: أحدها الأثر: رُوِيَ(٥) عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أخرجه أبو القاسم الزجاجي في أماليه بسنده إليه، الثاني: الاستقراء التام من أئمة العربية؛ كأبي عمرو والخليل وسيبويه ممن بعدهم، الثالث: الدليل العقلي. ولهم في ذلك عبارات؛ منها قول ابن معطٍ: إن المنطوق به إما أن يدل على معنى يصح الإخبار عنه وبه وهو الاسم، وإما أن يصح الإخبار به لا عنه وهو الفعل، وإما أن لا يصح الإخبار عنه ولا به وهو الحرف"(٦).

ولم يقف الأمر عند محاولة تعليل هذا التقسيم بل وصل إلى حد التحدي بالإتيان بمزيدٍ على هذه الأقسام؛ يقول صاحب الإيضاح في علل النحو بعد ذكره للأقسام الثلاثة للكلم: "ولن يوجد إلى معنى رابع سبيل فيكون للكلام قسم رابع"(٧)، ويقول أيضًا:

---

(١) الكتاب، ١٢/١.

(٢) المقتضب، ١/ ١٤١.

(٣) دلائل الإعجاز، ٤.

(٤)شرح المفصل، ١ / ١٨.

(٥) أي رُوِيَ هذا التقسيم.

(٦) الأشباه والنظائر، ٢/ ٢، ٣.

(٧) الإيضاح في علل النحو، ٤٢.

"والمدعي أن للكلام قسمًا رابعًا أو أكثر منه مُخمِّنٌ أو شاكٌّ؛ فإن كان متيقنًا فليوجِد لنا في جميع كلام العرب قسمًا خارجًا عن أحد هذه الأقسام ليكون ذلك ناقضًا لقول سيبويه، ولن يجد إليه سبيلا، وليس يجب علينا ترك ما قد تيقَّناه وعرفناه حقيقةً وصحَّ في العقول لشكٍّ من شكَّ بغير دليل ولا برهان لأن الشكوك لا تدفع الحقائق"(١).

واستمر الأمر على تقسيم سيبويه حتى جاء من يقول بوجود قسم رابع لهذه الأقسام؛ فقد "ذهب أبو جعفر بن صابر إلى أن أقسام الكلمة أربعة، فزاد قسمًا رابعًا سماه الخالفة، وهو اسم الفعل نحو: وحسبك...إلخ، ولكن الذي عليه إجماع النحويين عداه أنها ثلاثة فقط"(٢).

وعلى الرغم من أن النحاة أنفسهم وقفوا عاجزين أمام نسبة بعض الكلمات إلى أحد الأقسام الثلاثة مثل أسماء الأفعال وأسماء الأصوات، إلا أن أحدًا منهم لم يحاول إعادة النظر في هذا التقسيم أو حتى وضعه موضع الشك ولو مرة، فقد "اضطربت عندهم بعض الكلمات بين الاسمية والفعلية مثل (اسم الفعل)، ويلاحظ على اسمه هذا الاضطراب فهو اسم لفعل، فيه من الاسم ومن الفعل سمات؛ ولذلك جعلوا تأثيره تأثير الفعل وجعلوا نوعه مندرجًا تحت الاسم"(٣).

وعندما وصل الأمر إلى المحدثين ضاق بعضهم بهذا التقسيم وأخذوه على القدامى فانتقدوهم وانتقدوا مرجعهم في هذا التقسيم؛ فنجد الدكتور إبراهيم أنيس يقول: "قنع اللغويون القدماء بذلك التقسيم الثلاثي من اسم وفعل وحرف متَّبعينَ في هذا ما جرى عليه فلاسفة اليونان وأهل المنطق من جعل أجزاء الكلام ثلاثة سموها: الاسم والفعل والحرف، ولما حاول اللغويون من العرب تحديد المقصود من هذه الأسماء شقَّ الأمر عليهم، ووجدوا تعريف الاسم "لا يكاد ينطبق على كل الأسماء، كما وجدوا أن من الأسماء ما ينطبق عليه تعريفهم للفعل"(٤).

---

(١)الإيضاح في علل النحو، ٤٣.

(٢)الكلام للدكتور عبد الحميد محمود حسَّان الوكيل في تحقيقه وتعليقه على "شرح لمحة أبى حيان للفاضل البرماوي، (الحاشية رقم (١) من ص٧).

(٣) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ٦٦.

(٤) من أسرار اللغة، ٢٧٩.

ولم يكتفِ الدكتور إبراهيم أنيس بنقد تقسيم القدماء بل حاول إيجاد تقسيم آخر يحل إشكالية التقسيم الثلاثي، وقد بدأ بتحديد أسس تقسيمه أولا؛ فنراه يقول: "ومن رأينا أنه يجب أن نتخذ في تحديد أجزاء الكلام وتعريفها أسسًا ثلاثة:

١ــ المعنى ٢ــ الصيغة ٣ــ وظيفة اللفظ في الكلام"(١).

ثم انتهى الدكتور أنيس إلى القول بتقسيم رباعي للكلام بحيث يكون الكلام اسمًا وضميرًا وفعلًا وأداة، مع ما يندرج تحت كل قسم من هذه الأقسام الأربعة(٢).

**ــ موقف الدكتور تمَّام من تقسيم الكلم:**

من المعروف أن الدكتور تمَّام اعتمد في بناء نظريته على مفهوم التعليق عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، ويقوم هذا التعليق على الربط بين أقسام الكلم، والتي استقرَّ تقسيمها عند النحاة ــ وكذلك عند الإمام عبد القاهر ــ في ثلاثة أقسام، هي: الاسم، والفعل، والحرف. إلا أن الدكتور تمَّام رأى أن القدماء لم يفسِّروا الأسس التي بنوا عليها هذا التقسيم، كما يرى أن هذا التقسيم يفتقد إلى الدقة العلمية، مما أوقع النحاة ومن جاء بعدهم في مواطن ضعف لم يجدوا لها مخرجًا، ومن ذلك مثلا: تسميتهم أحد أقسام الكلام باسم الفعل، فلا هو اسم خالص ولا هو فعل خالص، كما ضيَّق هذا التقسيم من قولهم بالنقل الوظيفي بين أقسام الكلم، وقد أرجع الدكتور تمَّام عدم إجماع النحاة على عنوان واحد يجمع أطراف ظاهرة النقل إلى ضيق تقسيم الكلم الذي اعتمد عليه النحاة في تناولهم لهذه المسألة؛ فيرى أنهم اعتمدوا على التقسيم الثلاثي الذي لا يسمح بالنقل إلا في حدود ضيقة مما ألجأهم إلى اصطناع عناوين متباينة للتعبير عن تعدد معاني الكلم، ويشرح هذا الأمر قائلا: "إذا علمنا أن فكرة النقل تعني بالضرورة انسلاخ اللفظ من معنى القسم الذي ينتمي إليه إلى معنى قسم آخر أدركنا أن هذا الانسلاخ لا يمكن ضبطه مع ضيق المجال الذي يتمثل في هذا التقسيم(٣)، فكان لا بد أن تفرض الظاهرة نفسها على انتباه النحاة، ولكن كان لابد أيضًا أن يضعوا تطبيقاتها تحت عناوين مختلفة وأن يفلت بعض هذه التطبيقات من قدرتهم العظيمة على الملاحظة وتشقيق المعنى"(٤).

وكان على الدكتور تمَّام قبل أن يبدأ في صياغة فكرته في القرائن أن يستدرك ما وقع فيه النحاة ــ من وجهة نظره ــ من أمر تقسيم الكلم، خصوصًا وأنه يرى أن

(١) من أسرار اللغة، ٢٨١.

(٢) ينظر: من أسرار اللغة، ٢٨٢: ٢٩٤.

(٣) إشارة إلى التقسيم الثلاثي.

(٤) البيان في روائع القرآن، ١/ ٥١، ٥٢.

"التقسيم والتجريد أساسان لكل نشاط علمي أيًا كان نوعه"[١]، ويَقصِد بالتجريد هنا "خلق الاصطلاحات التي تدل على الأقسام، ويرى كذلك أن "الباحث الذي لا يعتمد على هذين الأساسين ــ يظل ــ تائهًا في فوضى المفردات المبعثرة"[٢]، كما أنه يدرك أنه من الضروري أن يكون "نوع التقسيم الذي يهدف إليه الباحث العلمي خاضعًا لقانون الحالات الموضوعية(Objective Conditions)، وهو ما لا ينطبق بأي حال على التقسيمات غير الواعية التي تقوم على الغريزة، ولا ينطبق أيضًا على التقدير الشخصي(Commonsense)؛ لأن العلم لا يقوم على أساس شخصي ذاتي"[٣].

ولم يُرجع الدكتور تمَّام حسَّان ــ مثل الدكتور إبراهيم أنيس ــ تقسيم النحاة للكلام إلى اتباع فلسفة ما أو منهجٍ ما، وإنما كان يرى أن "النحاة القدماء قسَّموا الكلمات على أسس لم يذكروها وإنما جابهونا بنتيجة هذا التقسيم إلى اسم وفعل وحرف"[٤]، وينتقد هذا التقسيم لما فيه من قصور؛ يقول: "تلقينا من النحويين أنهم قسموا الكلم إلى اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، غير أن هذا التقسيم يترك بعض مفردات اللغة خارج نطاق كل من هذه الأقسام، فلقد جعلوا الضمائر مثلا من الأسماء على الرغم من أنها لا تدل على مسمى وإنما تدل على مطلق حاضر أو غائب، وهذا الإطلاق يدل على أن معناها عام حقه أن يؤدي بالحرف، ومن هنا كانت الضمائر مبنية للشبه المعنوي، واضطروا في بعض المواضع إلى تسمية بعض عناصر المفردات (أسماء الأفعال)، ولقد بدا من مصطلحهم أنهم يتردَّدون بين نسبة هذه الطائفة إلى الأسماء ونسبتها إلى الأفعال"[٥]، ولم يكتفِ الدكتور تمَّام ــ كعادته ــ بنقد القديم، وإنما راح يحاول وضع تقسيم جديد ينبني على معايير علمية تتوافق مع طبيعة اللغة، وقد مرَّ تقسيم الكلم عنده بمرحلتين، هما:

- **المرحلة الأولى: التقسيم الرباعي:**

اتخذ الدكتور تمَّام حسَّان من الدراسات اللغوية الحديثة مقياسًا لضبط هذا التقسيم[٦]؛ فحدَّد خمسة أسس لتقسيم الكلام، هي:

١ــ الشكل الإملائي المكتوب. ٢ــ التوزيع الصرفي. ٣ــ الأسس السياقية.

---

(١)مناهج البحث في اللغة، ٢٠١، ٢٠٢.

(٢) مناهج البحث في اللغة، ٢٠٢.

(٣) مناهج البحث في اللغة، ٢٠٢.

(٤) مناهج البحث في اللغة، ١٩٦.

(٥)الخلاصة النحوية،٤٠.

(٦)مناهج البحث في اللغة، ١٩٦.

٤ــ معنى الوظيفة. ٥ــ الوظيفة الاجتماعية[١].

وينتهي الدكتور تمَّام إلى أنه "إذا قسَّمنا الكلمات العربية على هذه الأسس الخمسة المذكورة فسنجد أن الأقسام التي تنتج من ذلك أربعة:

١ــ الاسم ٢ــ الفعل ٣ــ الضمير ٤ــ الأداة "[٢].

- **المرحلة الثانية: التقسيم السباعي:**

لم يلبث الدكتور تمَّام أن عدَل عن تقسيمه الرباعي إلى تقسيم جديد يزيد من أقسام الكلم إلى سبعة أقسام، وقد اعتمد في هذا على ما انتهى إليه في قيام أنظمة اللغة على المعاني والمباني، فجعل هذين العنصرين مجتمعينِ أساسًا للتقسيم رافضًا الاعتماد على أحدهما دون الآخر، يقول: "التفريق على أساس من المبنى فقط أو المعنى فقط ليس هو الطريقة المثلى التي يمكن الاستعانة بها في أمر التمييز بين أقسام الكلم، فأمثل الطرق أن يتم التفريق على أساس من الاعتبارين مجتمعين؛ فيبنى على طائفة من المباني ومعها (جنبًا إلى جنب فلا تنفك عنها) طائفة أخرى من المعاني"[٣]، وقد حدد طائفة المباني في: الصورة الإعرابية، الرتبة، الصيغة، الجدول، الإلصاق، التضام، والرسم الإملائي، كما حدد طائفة المعاني في: التسمية، الحدث، الزمن، التعليق، المعنى الجملي[٤]،ومما يعنينا في هذا التقسيم أن الدكتور تمَّام كما اتخذَ من التعليق النحوي منطلقًا لبناء نظريته في القرائن؛ جعل التعليق أساسًا من أسس تقسيم الكلم، وقد ذكر موقف كل قسم من الأقسام السبعة من الدخول في علاقة مع غيره من الأقسام[٥].

وقد انتهى الدكتور تمَّام بناءً على هذه الأسس إلى تقسيمٍ سباعيٍّ للكلم، يقول فيه: "من هنا يتضح أن الأقسام السبع التي ارتضيناها موضحين بها مواطن الضعف في التقسيم الذي ارتضاه النحاة من قبل، هي كما يأتي: الاسم ــ الصفة ــ الفعل ــ الضمير ــ الخالفة ــ الظرف – الأداة"[٦].

(١)ينظر: مناهج البحث في اللغة، ١٩٦: ٢٠٢.

(٢)ينظر: مناهج البحث في اللغة، ٢٠٢، ٢٠٣.

(٣)اللغة العربية معناها ومبناها، ٨٧.

(٤)ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ٨٧، ٨٨.

(٥) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها،٩٠: ١٣٢.

(٦) اللغة العربية معناها ومبناها، ٩٠.

**المبحث الثالث: مقوِّمات نظرية القرائن التعليق**

بعد أن بيَّن الباحث في المبحثين السابقين دواعي فكرة القرائن، وأُسُسَها عند الدكتور تمَّام، بقي له أن يشير إلى المقوِّمات أو المكوِّنات التي شكَّل منها هذه النظرية، وهذا يستلزم بالضرورة معرفة أقسام هذه القرائن، ومعرفة أصولها، وكذلك شرح طريقة عملها في تحديد المعنى النحوي، وحتى تكتمل الفائدة رأى الباحث أن يستعرض نماذج من آراء بعض الباحثين في نظرية القرائن، ويمكن تناول هذه العناصر تحت العناوين التالية:

**أوَّلًا: القرائن وأقسامها عند الدكتور تمَّام.**

**ثانيًا: مبدأ تضافر القرائن في تحليل الجملة.**

**ثالثًا: آراء بعض الباحثين في نظرية القرائن.**

وتفصيل القول في هذه العناوين على النحو التالي:

**أوَّلًا: القرائن وأقسامها عند الدكتور تمَّام:**

يرى الدكتور تمَّام أن "كل دراسة لغوية ــ لا في الفصحى فقط بل في كل لغة من لغات العالم ــ لا بد أن يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة"(١)، و"الغاية التي يسعى إليها الناظر في النص هي فهم النص"(٢)، و"الكشف عن العلاقات السياقية (أو التعليق كما يسميه عبد القاهر) هو الغاية من الإعراب"(٣)، و"يتوقف إعراب نصٍّ ما على وظائف الأصوات ووظائف المباني ووظائف القرائن ونظام العلاقات"(٤)، ويقرر أن الاعتماد على العلامة الإعرابية بمفردها في تحليل الجملة غير كافٍ، حيث يرى أن العلامة الإعرابية قرينة من عدد من القرائن التي تتضافر معًا لتحديد المعنى، ويرى أن فكرة التعليق التي قال بها الإمام عبد القاهر تصلح أن يُبنى عليها منهج متكامل لتحليل الجملة، ويقرر أنه "ليس يكفي في شرح فكرة التعليق أن نقول كما قال عبد القاهر إن الكلمات (يأخذ بعضها بحجز بعض)، ولا أن نرجع الفضل والمزية إلى معاني النحو وأحكامه في عموم يشبه عموم عبارته، وإنما ينبغي لنا أن نتصدى للتعليق النحوي بالتفصيل تحت عنوانين، أحدهما

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، ٩.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها، ١٨٠.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها، ١٨١.

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها، ١٨٥.

(العلاقات السياقية) أو ما يسميه الغربيون (Syntagmatic relations)، والثاني هو (القرائن اللفظية)"[١]، ويقول: "إذا علمنا أن العلاقات السياقية التي تربط بين الأبواب وتتضح بها الأبواب هي في الحقيقة (قرائن معنوية) فقد علمنا أن العنوانين المذكورين جميعًا يتناولان القرائن من الناحيتين المعنوية واللفظية، وهما مناط التعليق"[٢].

وبناءً على هذا قسَّم الدكتور تمَّام حسَّان قرائن التعليق إلى قسمين كبيرين، هما: القرائن الحالية والتي تعرف من المقام، والقرائن المقالية والتي تؤخذ المقال، وقد جعل القرائن المقالية في قسمين كبيرين أيضاً، هما: القرائن المعنوية والقرائن اللفظية، وجعل تحت كل قسم منهما مجموعة من القرائن، فجعل تحت القرائن المعنوية قرائن: الإسناد، التخصيص، النسبة، والتبعية، وجعل تحت القرائن اللفظية قرائن: الإعراب، الرتبة، الصيغة، المطابقة، الربط، التضام، الأداة، والتنغيم، ويمكن شرح هذه القرائن بشكل موجز على النحو التالي:

**١ــ القرائن المعنوية:**

استنبط الدكتور تمَّام القرائن المعنوية من "العلاقات السياقية التي تربط بين الأبواب"[٣]، وقد حصرها في القرائن التالية:

**١ــ قرينة الإسناد:** وهي تلك القرينة التي تدل على العلاقة التي تكون بين المبتدأ والخبر في مثل: (زيد مجتهد)؛ فـ(مجتهد) هنا مسنَدٌ إلى زيد، كما تكون بين الفعل وفاعله في مثل: (جاء زيد)؛ فالمجيء هنا مسندٌ فيها إلى زيد، وبين الوصف وفاعله في نحو: (ما ناجحٌ المهمل)؛ فهنا يُسنَد عدم النجاح إلى المهمِل.

**٢ــ قرينة التخصيص:** ويندرج تحتها عدد من القرائن الفرعية، تتمثل في القرائن التالية:

- **قرينة التعدية:** التي تفيد التباس الفعل الواقع من الفاعل وتحدد جهته في مثل: ضرب زيدٌ عمرًا؛ فهنا أفادت التعدية التباس الضرب الواقع من زيد على عمرو.

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، ١٨٩.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها، ١٨٩.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها، ١٨٩.

- **قرينة الغائية:** وهي تؤخذ من تخصيص علاقة الإسناد وتقييدها بغايةٍ محددة، ويُستدَل بها على المفعول لأجله، وذلك نحو قولنا: زرتك إكرامًا لأخيك، فالإكرام هنا قيدٌ يشرح الغاية من فعل الزيارة.
- **قرينة المعية:** التي تدل على المصاحبة دون العطف في مثل قولنا: سرت والنيل.
- **قرينة الظرفية:** وهي تدل على تخصيص علاقة الإسناد بزمانٍ أو مكانٍ ومثالها: جلس زيدٌ تحت الشجرة، وقولنا: سافر زيدٌ يوم الجمعة.
- **قرينة التحديد والتوكيد:** وهي تشير إلى تقوية معنى الحدث بمصدره وكذلك تحديده بما ينفي عنه أي نوع من أنواع التخصيص، ويُستدَل بهذه القرينة على المفعول المطلق، ومثالها: أكرم زيدٌ عمرًا إكرامًا؛ فالمفعول المطلق هنا قيد على الإكرام حتى لا ينصرف إلى غايةٍ أو خلافه.
- **قرينة الملابسة:** وهي تدل على إفادة معنى الحال لأحد طرفي الإسناد، ومثالها: جاء زيدٌ راكبًا؛ فراكبًا هنا يصف الحالة التي لابست زيدًا في المجيء.
- **قرينة التفسير:** وهي تفيد تخصيص العام، ويمثلها من معاني الجملة التمييز، ومثالها قوله تعالى: (وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُوناً فَالْتَقَى المَآءُ عَلَىَ أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ) [القمر، الآية ١٢]، وقولنا: تصبَّب زيدٌ عرَقًا.
- **قرينة الإخراج:** وهي تشير إلى إخراج الجزء من علاقة الإسناد التي تنطبق على الكل، ويُستَدل بها على معنى الاستثناء، ومثالها: حضر القوم إلا زيدًا؛ فزيدٌ هنا أُخرج من حكم الحضور المسند إلى القوم.
- **قرينة المخالفة:** وهي آخر قرائن التخصيص، ويمثلها من معاني الجملة باب الاختصاص، وقد نظر الدكتور تمَّام حسَّان إلى الاختصاص نظرةً تختلف عما قاله النحاة فيه من تقدير معنى أخص أو أعني؛ فهو يرى أن ذلك من قبيل استخدام القيم الخلافية ــ وهو أحد عناصر بناء الجملة ــ في التفريق بين المعاني النحوية؛ يقول: "الذي يبدو لي هنا أن القيمة الخلافية المراعاة في نصب هذا الاسم هي المقابلة بينه وبين الخبر الواقع بعد مبتدأ مشابه لما قبل الاسم المنصوب هنا، وانظر إلى الجملة الآتية:

نحن العربُ نكرم الضيف ونغيث الملهوف.

نحن العربَ نكرم الضيف ونغيث الملهوف.

فالعرب في الجملة الأولى خبر وما بعده مستأنف، والعرب في الجملة الثانية مختص وما بعده خبر، ولو اتحد المعنى لاتحد المبنى فأصبحت الحركة واحدة فيهما، ولكن إرادة (المخالفة) بينهما كانت قرينة معنوية تتضافر مع اختلاف الحركة لبيان أن هذا خبرٌ وهذا مختصٌّ"(١).

**٣ــ قرينة النسبة:** وهي تمثل عند الدكتور تمَّام قرينة كبرى، وهي تفيد عنده معنى الإلحاق؛ ويندرج تحتها معاني حروف الجر، كما تدل هذه القرينة على معنى الإضافة التي تربط بين المضاف والمضاف إليه.

**٤ــ قرينة التبعية:** وهي "قرينة معنوية عامة يندرج تحتها أربع قرائن، هي النعت والعطف والتوكيد والإبدال"(٢)، وهذه القرائن تحمل نفس أسماء معاني الأبواب التي تدل عليها.

**٢ــ القرائن اللفظية:**

جعل الدكتور تمَّام حسَّان المباني الصرفية والصوتية التي يستمدها النحو من نظامي الأصوات والصرف، قرائنَ يُستدَل بها في تحليل المعنى النحوي، وقد تمثَّلت هذه القرائن في القرائن التالية:

**١ــ العلامة الإعرابية:** وقد أكد الدكتور تمَّام حسَّان عند تناولها أنها قاصرة عن تحديد المعنى النحوي بمفردها.

**٢ــ قرينة الرتبة:** وقد جعلها الدكتور تمَّام "علاقة بين جزأين مرتبين من أجزاء السياق يدل موقع كل منهما من الآخر على معناه"(٣)؛ "فإذا وقع أحد العنصرين في حيِّز الآخر بحسب اللفظ في كل الأحوال فتلك رتبة محفوظة، وإذا وقع في ذلك الحيِّز حكمًا، أي بحسب الأصل فالرتبة غير محفوظة، أي يمكن أن تتخلف بحسب الدواعي الأسلوبية"(٤)، ومن الرتب المحفوظة في الجملة العربية تقدُّم الموصول على صلته، والموصوف على صفته، والجار على مجروره، والعاطف على المعطوف، والمضاف على المضاف إليه، والصدارة التي تحظى بها الأدوات وغيرها من الرتب التي لا تختل، ومن الرتب غير المحفوظة ترتيب المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول به وغيرها

(١)اللغة العربية معناها ومبناها، ٢٠٠.

(٢)اللغة العربية معناها ومبناها، ٢٠٤.

(٣)اللغة العربية معناها ومبناها، ٢٠٩.

(٤) الخلاصة النحوية، ٨٣.

مما تختل رتبته، وما يعنى البحث هنا أن الرتبة قرينة تدل على المعنى النحوي في الجملة.

**٣ــ قرينة الصيغة:** وتكون الصيغة الصرفية قرينة على المعنى النحوي من خلال الاشتراطات التي يشترطها النحو في هذه الصيغ لأداء المعاني النحوية، فمثلا يشترط النحو في الصيغة التي تشغل وظيفة المبتدأ أو الفاعل أو نائبه أن تكون اسمًا، كما يشترط في المفعول المطلق أن يكون مصدرًا، إلى غير ذلك من اشتراطات النحو في الصيغة الصرفية، وبهذا تصبح الصيغ الصرفية قرائن في تحديد المعنى النحوي للباب المفرد.

**٤ــ قرينة المطابقة:** وهي قرينة لفظية تختص بالعلامة الإعرابية والعدد والشخص والنوع والتعيين، ومثالها ما يكون بين الصفة وموصوفها من مطابقة في الحالات السابقة.

**٥ــ قرينة الربط:** وهي قرينة على اتصال طرفي الارتباط، ووسيلتها في الجملة عود الضمير، وبالحرف في مثل جواب الجزاء، ولام القسم، وبإعادة اللفظ في مثل: الرجال رجال، وإعادة المعنى نحو: شعاري لا إله إلا الله، وبالعهد نحو: كرَّمت الجامعة المتفوقين.

**٦ــ قرينة التضام:** يُقصد بهذه القرينة استلزام أحد العنصرين للآخر في الجملة، أو تنافيهما معًا، ويُسمى التضام عند الاستلزام (التلازم) وعند الانتفاء يسمى (التنافي)[(١)]، وعند التلازم "يستلزم أحد العنصرين الآخر، فإن هذا الآخر قد يدل عليه بمبنى وجودي على سبيل الذكر، أو يدل عليه بمبنى عدمي على سبيل التقدير بسبب الاستتار أو الحذف"[(٢)]؛ أي أن العنصر المذكور يصبح قرينة دالة على معنى الآخر.

وإذا كان أحد العنصرين يفتقر إلى الآخر وجب ذكر هذا الآخر، ويكون الذكر حينئذٍ على سبيل الافتقار[(٣)]، ومثاله تلازم الموصول وصلته، وتلازم حرف الجر ومجروره، وطلب كلا وكلتا لمضاف إليه، ويطلب التمييز مبهمًا وحرف العطف معطوفًا...إلخ. أما إذا كان الذكر اختياريًّا فتذكر الضميمة ما لم تُعِن القرائن على

(١)ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ٢١٧.

(٢)اللغة العربية معناها ومبناها، ٢١٧.

(٣)

تقديرها؛ يقول الدكتور تمَّام حسَّان: "يتم الذكر أحياناً على طريق الاختيار فتذكر القرينة ما لم تُعِن القرائن الأخرى على تقديرها، وتستتر أو تحذف عند وجود القرينة الدالة عليها لقصد الإيجاز والانصراف عن إطناب غير مطلوب"(٣)، وعندما تحذف الضميمة أو تستتر تدل عليها القرائن من خلال مبدأ التضافر، وأهم القرائن التي تدل عليها(٤) قرينة (التضام)، تلك التي تهتم باستدعاء معنى العنصر وتقديره في الذهن استكمالا لعملية التعليق بين معاني الجملة، ومن مظاهر حذف أحد المتضامين أو استتاره ما يحدث بين الفعل وفاعله من تضام وتطلُّب أحدهما للآخر؛ يقول ابن مالك:

**وبعد فعل فاعل فإن ظهر فهو وإلا فضمير استتر**

ومثاله قولنا: زيد يعمل باجتهاد، فحرف المضارعة هنا مضافًا إلى قرينة التضام واستتار الفاعل دليل على الفاعل المحذوف، ومثاله أيضا التلازم بين المتضايفين؛ حيث يُحذف أحدهما ويدل عليه الآخر بالاستلزام، ومثاله قوله تعالى: (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيْرَ الَّتِيَ أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ) [يوسف، الآية ٨٢]، فعن طريق التضام وما تضافر معه من قرائن لفظية ومعنوية وحالية نستدل على معنى المضاف، ويتم تقديره بـــ(أهل)، فهم الذين يدل العقل على أنهم من يُمكن سؤاله.

٧ــ **قرينة الأداة:** ويُستدل بهذه القرينة على معنى الجملة؛ ومنها أدوات النسخ والنفي والتأكيد والاستفهام والنهي والعرض وغيرها مما يعبَّر به عن معاني الجمل، كما أنها تؤدي بعض المعاني النحوية كالعطف والاستثناء والمعية والتعجب.

٨ــ **قرينة التنغيم:** وهي تختص بالكلام المنطوق، ويشير التنغيم إلى "ارتفاع الصوت وانخفاضه أثناء الكلام"(١)، كما أنه يعني "الإطار الصوتي الذي تقال به الجملة في السياق"(٢)، وله وظيفة نحوية، وهي الدلالة على المعاني العامة للجمل من خبر وإنشاء وما يندرج تحتهما؛ يقول الدكتور تمَّام حسَّان: "ربما كان له وظيفة نحوية هي تحديد الإثبات والنفي في جملة لم تستعمل فيها أداة الاستفهام"(٣).

---

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها، ٢١٧.

(٤) أي على الضميمة.

(١) مناهج البحث في اللغة، ١٦٤.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها، ٢٢٦.

(٣) مناهج البحث في اللغة، ١٦٤.

وكثيرا ما يدل المبنى على معنى إلا أن التنغيم يُحَمِّله معنى آخر يختلف عن معنى المبنى، و"إن جملة واحدة يمكن أن توضع في مجال الإخبار تارة والاستفهام تارة أخرى بناءً على الفارق النغمي"(٤)، ومثاله أنك "تقول لمن يكلمك ولا تراه: (أنت محمد) مقررًا ذلك أو مستفهمًا عنه، وتختلف طريقة رفع الصوت وخفضه في الإثبات عنها في الاستفهام، ولكن كل شيء فيما عدا التنغيم يبقى في المثال على ما هو عليه"(٥).

**ثانيًا: مبدأ تضافر القرائن في تحليل الجملة:**

لم يكتفِ الدكتور تمَّام بتقسيم القرائن، وشرحِ كل قرينة منها، بل راح يضرب الأمثلة التطبيقية التي توضِّح كيف تعمل هذه القرائن، وقد انتهى إلى أن القرائن تعمل في ظل ما أسماه (تضافر القرائن)، يقول: "وإذا طُلِبَ إلينا أن نعرب جملةً مثل: (ضرب زيدٌ عمراً) نظرنا إلى الكلمة الأولى (ضرب) وجدناها قد جاءت على صيغة (فعل)، ونحن نعلم أن هذه الصيغة تدل على الفعل الماضي فهي تندرج تحت قسم أكبر من أقسام الكلم يسمى (الفعل)، ومن هنا نبادر إلى القول بأن (ضرب فعل ماض)، ثم ننظر بعد ذلك في (زيد) فنلاحظ أنه ينتمي إلى مبنى الاسم (قرينة الصيغة)، وأنه مرفوع (قرينة العلامة الإعرابية)، وأن العلاقة بينه وبين الفعل الماضي علاقة إسناد (قرينة تعليق معنوية)، وأن رتبته التأخر (قرينة الرتبة)، وأن الفعل معه مبني للمعلوم (قرينة الصيغة)، والفعل مسنَدٌ إلى المفرد الغائب (قرينة المطابقة)، وبسبب كل هذه القرائن نصل إلى أن (زيد) هو الفاعل. ثم ننظر بعد ذلك في (عمرًا) ونلاحظ أنه ينتمي إلى مبنى الاسم (قرينة الصيغة)، وأنه منصوب (قرينة العلامة الإعرابية)، وأن العلاقة بينه وبين الفعل علاقة (تعدية)، وأن رتبته من كلٍّ من الفعل والفاعل هي رتبة التأخُّر (قرينة الرتبة) وبسبب هذه القرائن نسارع إلى القول بأن (عمراً) مفعول به"(٦).

وقد انتهى الدكتور تمَّام إلى أن "القرائن كلها مسؤولة عن أمن اللبس وعن وضوح المعنى ولا تستعمل واحدة منها بمفردها للدلالة على معنى ما، وإنما تجتمع القرائن

(٤) من وظائف الصوت اللغوي،١١١.

(٥) مناهج البحث في اللغة، ١٦٤.

(٦) اللغة العربية معناها ومبناها، ١٨١: ١٨٢.

متضافرةً لتدل على المعنى النحوي"[١]، إلا أن "بعض القرائن قد يغني عن بعض عند أمن اللبس"[٢].

كما تقرِّر هذه النظرية أن العلامة الإعرابية ليست سوى قرينة من القرائن يصدق عليها ما يصدق على غيرها من القرائن، فقد يُستغنى عنها عند أمن اللبس مع وجود غيرها من القرائن، وأن العمل بمبدأ تضافر القرائن في تحليل الجملة يغني عن القول بالعامل النحوي، وما ينتج عنه من تفسيرات ظنية أو منطقية لظواهر اللغة.

**ثالثًا: آراء بعض الباحثين في نظرية القرائن:**

تناول الباحثون نظرية القرائن قدحًا ومدحًا، ففي الوقت الذي انتقدها البعض ورأى أنها لا تضيف جديدًا، أشاد بها البعض ورأى أنها تمثل إضافة في حقل الدراسات اللغوية، ويمكننا هنا الإشارة بشكل موجز إلى بعض الآراء التي جاءت في هذه النظرية، فمثلا يرى الدكتور أحمد الجندي أن هذه النظرية "ينقصها عامل الاطراد الذي هو أساس هذه النظرية؛ لأنه لا يمكن أن نفسِّر في ضوئها الاستعمالات المعاصرة، وإنما هي مقصورة على التراث القديم فقط، فتفسر ما وقع سابقًا، وتبرر ما حدث من النحويين السابقين وحدهم، ولا صلة لها بالمستقبل، وأوضح أن هذه النظرية مجرد مقولات نظرية تحتاج إلى التطبيق العملي والتعليمي، والتأليف في جميع أبوابه على هدى من فكرته، وأنها غير ميسرة إلا للموهوبين [٣]. كما يرى الدكتور حلمي خليل أن "هذه النظرية لا تكشف عن أيّ تجديد حقيقي في مقاربة اللغة العربية، وأنه ليس نموذجًا جديدًا يقف بإزاء النموذج البصري وإنما هو دراسة نقدية شاملة مع إعادة ترتيب للدراسات اللغوية العربية وفق المنهج الوصفي البنيوي ليس إلا"[٤].

وعلى الرغم من انتقاد البعض لنظرية القرائن إلا أن البعض الآخر رأى فيها منهجًا واقعيًّا لتحليل الجملة، فمثلا يرى الدكتور خالد بسندي أن "ما قدَّمه حسَّان للتراث خدمة جليلة تمثل باستلهامه التراث العربي وإعادته فكرة تضافر القرائن التي تناولها علماؤنا القدماء، وجعلوها نبراسًا لهم في تحليلهم اللغوي"[٥]، ويرى أنه على الرغم من

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، ٢٣٢.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها،٢٣٣.

(٣)علامات الإعراب بين النظر والتطبيق، العدد (٢)، ١٩٨٤.

(٤)العربية وعلم اللغة البنيوي، ٢٤٠.

(٥) نظرية القرائن في التحليل اللغوي، ١.

اضطراب المحدثين في تسمية هذه نظرية، "فإننا لا ننكر أننا أمام فكرة لها أبعادها المعرفية ولم يغمطها النحويون حقَّها بل جاءت متناثرة في كتبهم استلهمها حسَّان واستنطقها وأعاد صياغتها مفكِّرا في أبعادها وأقسامها"(٤)، كما يشير الدكتور بسندي إلى أن الدكتور تمَّام قد استطاع بذكائه "أن يربط بين هذه النظرية (نظرية السياق) عند (فيرث) والتعليق النحوي عند عبد القاهر الجرجاني، فيما يسمى بسياق(الحال) والسياق اللغوي (المقال). وانتهى هذا التأثير عنده بالمنهج الوصفي الوظيفي، الذي تبنَّاه، وبنى عليه فكرة القرائن بعد قراءته عبد القاهر الجرجاني وفكرة التعليق النحوي عنده، وجعلها محور كتبه ومقالاته ودراساته اللغوية، محاولا ــ بناءً عليها ــ تفسير العلاقات النحوية التي تعتمد على القرائن المعنوية واللفظية لتوضح المبنى النحوي"(١)

كما يرى الدكتور عبد الرحمن حسن العارف أن كتاب اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور تمَّام قد احتوى على أهم "نظرياته في اللغة كنظرية القرائن النحوية هذه النظرية التي تحوَّلت فيما بعد عبر أتباعها الذين تأثروا بأفكارها إلى ما أطلق عليه مصطلح "مدرسة تضافر القرائن" أو "القرائن النحوية"(٢).

ويرى الدكتور خالد خليل هادي والدكتور مؤيد آل صوينت أن "فضل تمَّام حسَّان لا يقتصر على تمثل ما سماه المنهج الوصفي وحسن نشره والتمثيل له بشواهد من الفصحى أو من اللهجات، بل يتجاوزه إلى محاولة إدخال التراث النحوي العربي في حوار مع اللسانيات"(٣)، فقد "جعل تَّمام حسَّان مشروعه في هذا الكتاب امتدادًا لمشروع الجرجاني"(٤).

ومهما يكن من رأي في نظرية القرائن إلا أنها تمثل أفضل الجهود التي بُذلت في توظيف مفهوم التعليق عند الإمام عبد القاهر وترجمته إلى نظرية تصلح للتطبيق، وتعالج كثيرًا من القضايا والمسائل اللغوية التي لم يجرؤ أحد من الباحثين المحدثين على مواجهتها والتصدي لمناقشتها مثلما ناقشها الدكتور تمَّام حسَّان.

---

(٤) نظرية القرائن في التحليل اللغوي، ٢١.

(١) نظرية القرائن في التحليل اللغوي،٦.

(٢)تمَّام حسان رائدا لغويًّا، ١٨.

(٣)تمَّام حسان في معيار النقد اللساني، ٢٥٣.

(٤)تمَّام حسان في معيار النقد اللساني، ٢٥٦.

## الخـــــاتمة

تناول هذا البحث نظرية القرائن للدكتور تمَّام حسَّان، في محاولة من الباحث لمعرفة دواعي النظرية، وأُسُسَها، والمقوِّمات التي شكَّلتها، وقد انتهى الباحث في ذلك إلى عدد من النتائج، أهمها:

ــ أن فكرة الاعتماد على القرائن في تحليل الجملة العربية لم تكن عند الدكتور تمَّام حسَّان رفاهية في التفكير، أو نقدًا للقديم لكونه قديمًا، وإنما كانت لأسباب ودواعٍ لها وجاهتها الفكرية والمنهجية، ومن ثم فإن هذه الفكرة ـــ من وجهة نظر الدكتور تمَّام ــ كانت ضرورةً ملحَّة بعد ثبوت قصور العلامة الإعرابية بمفردها في تحديد المعنى النحوي.

ــ أن الدكتور تمَّام حسَّان استطاع في هذه النظرية أن يجمع بين التراث العربي والمناهج اللغوية الحديثة، وقد تمكَّن من تطبيق المنهج الوصفي على اللغة العربية دون أن يُخلَّ بثوابت التراث، أو يفرض على اللغة ما لا يتماشى مع طبيعتها ووظيفتها.

ــ أن الدكتور تمَّام حسَّان لم يكن أول من التفت إلى أهمية الإفادة من جهود الإمام عبدالقاهر في تخليص النحو مما شابه من إجراءات تُخرِج اللغة عن غايتها، مثل الاعتماد الكُلي على العلامة الإعرابية في تحليل الجملة والقول بالعامل النحوي، فقد سبقه إلى ذلك كثير ونمثل إبراهيم مصطفى على سبيل التمثيل.

ــ أن الدكتور تمَّام حسَّان لم يرفض الاعتماد على العلامة الإعرابية في تحليل الجملة العربية جملةً وتفصيلًا كما قد يفهم البعض، وإنما يرى أن العلامة الإعرابية تؤدِّي هذه الوظيفة التحليليَّة في إطار منظومة من القرائن تتضافر معًا لتحديد المعنى النحوي بشكل دقيق، وأن العلامة الإعرابية قد تخرج أحيانًا عن العمل ولا تؤدِّي دورًا في تحديد المعنى، لا سيَّما فيما اسماه النحاة بالإعراب التقديري.

ــ أن كلَّ القرائن التي ذكرها الدكتور تمَّام في نظريته مستمدة من اللغة ومما يحيط بها من سياقات وتداوليات؛ فهذه القرائن هي خلاصة عطاء أنظمة اللغة الصوتية والصرفية، وكذلك خلاصة السياقات التي تحيط باللغة، وما ينتظمها من تداوليات مهمَّة لا يمكن إغفالها عند تحليل الجملة العربية.

ــ أن الدكتور تمَّام حسَّان أفاد كثيرًا في تشكيل نظريته من فكرة التعليق النحوي عند الإمام عبد القاهر الجرجاني التي كانت أحد أركان نظريته في النظم، إلا أن الإمام عبد

القاهر قد استعمل التعليق كركنٍ من أركان صياغة الجملة العربية، في حين استعله الدكتور تمَّام في تحليل الجملة العربية، وهذا أمر منهجي، فلا يمكن تحليل عنصر ما إلا من خلال عناصر صياغته وتشكيله، ولهذا تعد فكرة النظم عند الإمام عبد القاهر، وفكرة القرائن عند الدكتور تمَّام وجهين لعملة واحدة، فالأولى نظرية صياغية، والثانية نظرية تحليلية، والصياغة والتحليل هما الغاية الكبرى في أي لغة من اللغات.

## المراجع


- **إحياء النحو**، إبراهيم مصطفي، دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة، ط ٢؛ ١٩٩٢م.
- **الأشباه والنظائر في النحو**، للإمام السيوطي، تحقيق طه عبد الرؤف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية؛ ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.
- **الإيضاح في علل النحو**، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٥؛ ١٩٨٦م.
- **البيان في روائع القرآن**، د. تمَّام حسَّان، عالم الكتب، ط ٢؛ ٢٠٠٠م.
- **تمَّام حسَّان رائدًا لغويًّا**. إعداد عدد من تلاميذ الدكتور تمَّام حسَّان في الوطن العربي، تقديم د. عبد الرحمن حسن عارف، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.
- **تمَّام حسَّان في معيار النقد اللساني**، د. خالد خليل هادي ود. مؤيد آل صوينت، مجلة الأستاذ، العدد ٢٠٣، ١٤٣٣هـ ـ ٢٠١٢م.
- **الجملة الوصفية في النحو العربي**، د. شعبان صلاح، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م.
- **الخلاصة النحوية**، د. تمَّام حسَّان، عالم الكتب، ط١؛ ٢٠٠٠م.
- **الرد على النحاة**، ابن مضاء القرطبي، دراسة وتحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط١؛ ١٩٧٩م
- **شرح المفصل للزمخشري**، ابن يعيش، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه د.إميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢٢ه/ ٢٠٠١م.
- **شرح لمحة أبى حيان للفاضل البرماوى**، تحقيق وتعليق د.عبد الحميد محمود حسَّان الوكيل، بدون بيانات نشر.
- **العربية وعلم اللغة البنيوي**، دراسة في الفكر اللغوي العربي، د. حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠م.
- **علامات الإعراب بين النظر والتطبيق**، د.أحمد علم الدين الجندي، مجلة معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، العدد (٢)، ١٩٨٤.
- **العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث**، د. محمد عبد اللطيف حماسة، دار الفكر العربي، بدون تاريخ نشر.

- **كتاب دلائل الإعجاز**، للإمام عبد القاهر الجرجاني، قراءة وتعليق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، (د. ت).
- **الكتاب**، سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- **اللغة العربية معناها ومبناها**، د. تمَّام حسَّان، عالم الكتب، ط٣؛ ١٩٩٨م.
- **اللغة والفكر في التراث النحوي العربي**، د. محمد سعيد ربيع الغامدي (عالم الفكر، العدد (٣) المجلد (٣٤)، ٢٠٠٦م.
- **المقتضب**، للمبرد، تحقيق د. محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث بوزارة الأوقاف المصرية، ط٣، القاهرة، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.
- **من أسرار اللغة**، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٦؛ ١٩٧٨م.
- **من وظائف الصوت اللغوى، محاولة لفهم صرفى ونحوى ودلالى**، د.أحمد كشك، بدون بيانات نشر.
- **مناهج البحث فى اللغة**، د. تمَّام حسَّان، مكتبة الأنجلو المصرية؛١٩٩٠م.
- **نظرية القرائن في التحليل اللغوي**، د. خالد بسندي، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد (٤) العدد (٢)، ٢٠٠٧م.
- **النظم وتضافر القرائن ونحو النص، بحث في جذور النظرية وعناصر مكوناتها**، د.وحيد الدين طاهر عبد العزيز، مجلة كلية الآداب بقنا، جامعة جنوب الوادي، العدد (١٦)، ٢٠٠٥م.